

وزارة المالية
لجان الطعن الضريبي

٧٩٩
٠٩١٩١٥

إعلان بقرار لجنة الطعن

رقم الطعن : ١١٩٨ لسنة ٢٠١٦

اللجنة : ١٧ قطاع : ١

السيد : إرميا بهيج بنى سوريا

العنوان : تقسيم شنيش - القصیر - البحير الأحمر

رقم الملف : ٤/٦٥٨٤/١٨٩/٢/٢

سنة : ٢٠١٩ شهر : ٧ يوم : ٧

تشرف بإبلاغ سعادتكم بأن لجنة الطعن قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ

٢٠١٤/٢٠٠٧ بتحديد أرباح السنوات

على الوجه الآتي :

كما هو موضح بالقرار

ومرسل مع هذا صورة من القرار المذكور
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس اللجنة
المستشار

يوم شهر سنة

تحrir في

صورة مرسلة الى مأمورية ضرائب القصیر

إعلانها بقرار لجنة الطعن، ومرفق معه صورة القرار المذكور للعلم وإجراء اللازم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس اللجنة
المستشار

٢٠١٩/٧/٧ - القاهرة بتاريخ ١٥ منصور - لاظوغلى - بالجلسة المرية المنعقدة بمقر اللجنة / نائب رئيس مجلس الدولة
بروناسة

السيد الأستاذ المستشار / فايز عبد الله أحمد .

عضوية كلّ من السادة :-

الأستاذ / عاطف يوسف عبدالكريم زيدان
الأستاذ / خالد محمود إبراهيم السعدنى
المحاسب / أسامة مصطفى سليمان
المحاسب / ماهر إبراهيم حسن
وأمانة سر السيدة / ظريفة حسين عبد الله

(صدر القرار التالي)

في مادة الطعن رقم : ١١٩٨ لسنة ٢٠١٦

المقدم من الطاعن : إرميا بهيج بنى سورىال

ونشاطه : إدارة نوادى صحية " كسب عمل "

بالعنوان : تقسيم شنيش - القصرين - البحر الأحمر

رقم الملف : ٤/٦٥٨٤/١٨٩٢/٢

سنوات النزاع : ٢٠١٤/٢٠٠٧

الكيان القانوني : فردى

ضد مأمورية ضرائب : القصرين

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الخلاف حسبما تبين من مرفقات ملف الطعن بمحاسبة النشاط / عن السنوات ٢٠١٤/٢٠٠٧ وذلك بموجب مذكرة في ٢٠١٦/٣/٢٧ أهدى ما يلى :

- الملف لم يتم محاسبته من قبل عن ضريبة الأجور والمرتبات وبداية النشاط ٢٠٠٧/٤/٢١ طبقاً للوارد

بمذكرة الفحص المرفقة بالملف .

الإخطارات : تم إخطار شعبة كسب العمل بوجود أجور ومرتبات عاملين عند فحص الملف التجارى بمعرفة شعبة الأرباح التجارية .

- الإطلاعات : تم الإطلاع على إقرارات الشركة بالملف التجارى وبيان الأجور والمعروفات .

- قامت المأمورية بمحاسبة الطاعن تقديرها عن السنوات ٢٠١٤/٢٠٠٧ باجمالى ضريبة ١٢٧٩٩٥١ ج ومقابل تأخير ٤٩١٨٦٧ ج والإجمالي ١٧٧١٨١٨ ج

- تم الإعلان بنماذج ٣٨ مرتبات في ٢٠١٦/٣/٢٧ وتم الطعن في ٢٠١٦/٤/١٩ أى في الموعد القانوني .

واستكمالا للإجراءات : تمت احالة الملف الى قطاع لجان الطعن الضريبي بالقاهرة في ٢٠١٦/١٠/٣١ وقد سجل الطعون برقم ١١٩٨ لسنة ٢٠١٦ وأُسند الملف الى هذه الدائرة وتم الإعلان قانونا بجلسة ٢٠١٩/٢/١١ وفيها حضر وكيلًا عن الطاعن بسند وكالة مثبت بمحضر الجلسة فقررت اللجنة التأجيل لجلسة ٣/١١ للإطلاع وفيها حضر وكيلًا عن الطاعن سبق اثبات حضوره وقدم مذكرة فقررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠١٩/٥/٥ . وفيها قررت اللجنة مد أجل إصدار القرار بجلسة اليوم للمداولة . وفيها صدر وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه .

اللجنة

بعد الإطلاع على الأوراق - والمداولة قانونا .

الناحية الشكلية : حيث حاز الطعن أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .

الناحية الموضوعية : تلخصت اعترافات الطاعن حسبما ورد بمذكرة الدفاع فيما يلى :

الغاء التقدير الجزئي للضريبة واعتماد التسويات المرفقة عن سنوات النزاع

الغاء الضريبة التقديرية عن بنود المشروعات تحت التنفيذ وتخفيف ضريبة المرتبات

واحتياطيا : إعادة فحص الملف والشركة جاهزة للفحص وجميع المستندات متاحة .

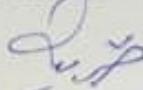
المرفقات

صورة ضوئية من القوائم المالية للشركة عن سنوات النزاع

واللجنة بعد دراستها لأوراق ملف الطعن - واستبعادها لما جاء بمذكرة الفحص - وكذلك ما جاء بمذكرة الدفاع

وإعمالا بمبدأ استقلال السنوات الضريبية - واسترشادا بحالات المثل  تجاه اللجان وفقا لحكم م ١٠ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لسنة ٢٠٠٥ وما في حكمها يتم من خلال التسويات المبرمة بين المأمورية وفروع الشركات الضريبية واستئمارة ٢ تأميمات .

وحيث قامت المأمورية بمحاسبة تقديرها بالمخالفة لأحكام م ٢٠٠٥ من القانون والتي تتصل على ما يلى " تحدد الإيرادات الدخلية في وعاء الضريبة عن كل جراء من الهمنة تم الحصول فيه على اى إيراد من الإيرادات الخاصة للضريبة ووفقا للمبدأ المستقر أنه ما وجب تحديده لا يجوز تقديره " .



(طعن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٠١٦)

وحيث أن ما ورد بمذكرة فحص المأمورية ونماذج ٣٨ مرتبات قد جاء على سبيل التقدير الامر الذي تقضى معه اللجنة ببطلان إجراءات المأمورية في تحديدها لضريبة الأجر والمرتبات عن سنوات النزاع وعلى المأمورية التزام صحيح القانون حيال تحديد هذه الضريبة .

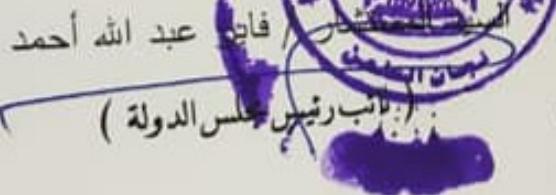
لهذه الأسباب

قررت اللجنة : قبول الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٠١٦ شكلاً .

وفي الموضوع : بطلان إجراءات المأمورية نحو تقدير الوعاء الخاضع لضريبة الأجر والمرتبات عن سنوات النزاع ٢٠٠٧/٢٠١٤ وفقاً للوارد بالحيثيات .
على المأمورية تنفيذ مقتضى هذا القرار .

يعلن طرفى النزاع بصورة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول

أمين المسئولية



فائق عبد الله أحمد
(نائب رئيس مجلس الدولة)